

واستنسخه أحد الأمراء ، وهو في طريق همدان ، وأراد أن يصل مؤلفه
فرفض الصلة ، ففرقها الأمير في نقباء الرفقة وبعث معهم من خفرهم^(١) .

كما سمعه منه الأمير نصر بن سبكتكين ، وكان عالماً ، وقد أجاز به أبو
عبد الرحمن . وبرغم ذلك ، فإن ما في هذا الكتاب هو آراء الصوفية ، لا رأى
أبي عبد الرحمن^(٢) .

وأقدم من نعلمه رمى أبا عبد الرحمن بالوضع ، هو محمد بن يوسف
القطان^(٣) . وهو من أهل نيسابور ، معاصر لأبي عبد الرحمن ، ولكنه لم ينل
منزلته .

تحدث القطان يوماً إلى الخطيب البغدادي ، فقال : « كان أبو عبد الرحمن
السلمي غير ثقة ، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئاً يسيراً ، فلما مات الحاكم
أبو عبد الله بن البيهقي ، حدث عن الأصم بتاريخ يحيى بن معين ، وبأشياء كثيرة
سواه . قال : وكان يضع للصوفية الأحاديث^(٤) .

وهذا القول . في أبي عبد الرحمن ، يشمل تهماً ثلاثة :

أولها : أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من أبي العباس الأصم إلا شيئاً يسيراً ،
لا يمكنه من التحديث بما حدث به عنه .

ثانيها : أنه لما مات الحاكم بن البيهقي ، حدث السلمي عن الأصم بتاريخ يحيى .

ثالثها : أنه كان يضع للصوفية الأحاديث .

ومن المعروف أن أبا العباس الأصم - وهو أستاذ أبي عبد الرحمن - قد
مات بنيسابور سنة ست وأربعين وثلاثمائة^(٥) ، وأن أبا عبد الرحمن كانت سنه
يومئذ إحدى وعشرين عاماً ، وأنه بدأ الكتابة عن شيخه الصبيحي سنة ثلاث

(*) المصدر السابق .

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد : ج ٣ ، ص ٤٠٠ .

(٢) تاريخ بغداد : ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

(٣) اللباب : ج ٢ ، ص ٤٩ .